النظام القانونى لضمانات التقاضى فى ظل التحول الرقمى

دكتور

أحمد محمد عصام

دكتوراه في قانون المرافعات

كلية الحقوق – جامعة الإسكندرية

ملخص البحث:

يعتبر حق التقاضى من الركائز الاساسية التى يقوم عليها النظام القانونى فى المجتمع باسره وطلب اللجؤ الى القضاء هو من الحقوق الطبيعية للافراد التى لا يجوز المساس بها واحدى بنود الميثاق العالمى لحقوق الانسان[1]. كما نصت عليه معظم دساتير الدول وفى هذا الصدد كتب(رينى كاسن) رئيس مجلس الدولة الفرنسى وعضو المجلس الدستورى ورئيس المحكمة الأوروبية لحقوق الأنسان لا يمكن أن تقوم سيادة القانون أو تتحقق الا حيث يكون الاقرار بحقوق الانسان واحترامها متوافر على أكمل وجه وأنه لامر جوهرى أن تحمى هذه الحقوق بنظام قانونى وقضاء قوى حتى لا يكون للمرء مضطرا فى النهاية الى الثورة ضد الطغيان والظلم [2]. ومن هذا المنظور أعتبر حق التقاضى من مقومات دولة القانون [3] . و بمناسبة اتجاه الدولة المصرية والعالم أجمع نحو التحول الرقمى ودخول عالم الثورة المعلوماتية واعتبار العصر الحالى عصر التقنية والتكنولوجيا ولكون القانون مراة عصره فلقد تأثر هو أيضا بزخم ووهج التكنولوجيا وهو ما دفع الى توصيفه بعبارة تكنولوجيا القانون او تقننة القانون[4]. فمن المفترض ان هذا التحول سوف يطال الحياه القانونية [5]، ومنها مرفق القضاء الحيوى من خلال الاسهام فى تحقيق سرعة

---

[1] . اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد

للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500لغة من لغات العالم. ونصت المادة 8 من الميثاق العالمى لحقوق الانسان على كلِّ شخص حقُّ اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصَّة لإنصافه الفعلي من أيَّة أعمال تَنتهك الحقوقَ الأساسيةَ التي يمنحها إيَّاه الدستورُ أو القانونُ.

[2] . Cassin Rene Impression sur La Souverainete de la loi Volume No 4 Tome 21 1963p 336 .

نقلا عن موسى مصطفى شحادة مبدا جق الانسان فى محاكمة عادلة فى المنازعات الادارية وتطبيقاته امام مجلس الدولة الفرنسى والمحكمة الاوروبية لحقوق الانسان مجلة الحقوق مجلس النشر العلمى الكويت العدد2 السنة 28جوان 2004 ص129.

[3] . شاكر مزوغى كفالة حق التقاضى ودولة القانون مجلة الاجتهاد القضائى اعمال الملتقى الدولى التاسع الحق فى التقاضى فى الانظمة المغاربية العدد 09 كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خضر بسكرة 2013 ص57.

[4] د. امل فوزى احمد عوض الكترونية اجراءات التقاضى بالنظم القضائية المقارنة المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية العدد 1 المجلد 5 كلية الحقوق جامعة عين شمس 2021 ص8.

[5] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة

الفصل فى الدعاوى المدنية وعلى الرغم أن وزارة العدل المصرية والنيابة العامة ومحكمة النقض قد اتخذت حزمة من الاجراءات والقرارات لمواكبة ذلك التطور التكنولوجى لتنفيذ برامج التحول الرقمى الا أنه لازلت هناك اشكالية كيفية تطبيق ذلك النظام فى ظل عدم وجود تشريعات خاصة به تضمن عدم الاخلال بمبدأ ضمانات التقاضى وان كان قد أخذ به القانون المحاكم الاقتصادية رقم120 لسنة 2008 والمعدل بالقانون رقم146 لسنة 2019.

الا أن قانون المحاكم الاقتصادية يعتبر قانون خاص والمقصود بالمعالجة التشريعية محل بحثنا هو قانون المرافعات المدنية والتجارية المصرى حيث أنه يعتبر المرجع الرئيسى لجميع القوانين الاخرى[6]، وجميعها تنص على أنه فى حالة عدم وجود نص يرجع فيه الى قانون المرافعات المدنية والتجارية ونرى أن عدم تحديثه يؤثر تاثير بالغ فى شتى مناحى الحياه الاجتماعية والاقتصادية والعلمية وما نلقى الضوء عليه بالأخص فى هذا البحث هى ضمانات التقاضى الالكترونى والتى تتطلب ضرورة ملحة لاستحداث تشريعات تسهل هذه الاجراءات ومواجهة مستجدات العصر الرقمى والتكنولوجى.

Research Summary

The right to litigation is one of the basic pillars on which the legal system is based in the entire society, and the request to resort to the judiciary is one of the natural rights of individuals that cannot be violated, and one of the provisions of the International Charter of Human Rights. As stipulated by most of the constitutions of countries, and in this regard, the French President of the Council of State, member of the Constitutional Council and President of the European Court of Human Rights, Rene Casson, wrote that the rule of law can only be established or achieved where the recognition and respect of human rights is fully available and that it is essential that they be protected. These rights are governed by a strong legal system and judiciary so that in the end one does not have to revolt against tyranny and injustice. From this perspective, I consider the right to litigate one of the components of the rule of law. And on the occasion of the trend of the Egyptian state and the world at large towards digital transformation and entering the world of the information revolution, considering the current era the era of technology and technology, and because the law is the mirror of its time, it was also affected by the momentum and glare of technology, which prompted its

---

الاسكندرية 2018 ص11.

[6] الطعن رقم 354 لسنة 72 قضائية الصادر بجلسة 2020/12/21 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

description by the term technology of law or codification of law. It is assumed that this transformation will affect legal life, including the vital judicial facility, by contributing to achieving speedy settlement of civil cases. Although the Egyptian Ministry of Justice, the Public Prosecution and the Court of Cassation have taken a package of measures and decisions to keep pace with that technological development to implement digital transformation programs, but it There is still a problem of how to implement that system in the absence of special legislation to ensure that the principle of litigation guarantees is not violated, even if Law No. 120 of 2008 and amended by Law No. 146 of 2019.

However, the Economic Courts Law is a special law, and what is meant by the legislative treatment in question is the Egyptian Civil and Commercial Procedures Law, as it is the main reference for all other laws, and all of them stipulate that in the absence of a text referring to the Civil and Commercial Procedures Law, and we believe that not updating it affects the effect of Exaggerated in various aspects of social, economic and scientific life. What we shed light on in particular in this research are the guarantees of electronic litigation, which require an urgent need to introduce legislation that facilitates these procedures and confronts the developments of the digital and technological era.

حصر نطاق البحث:

تم حصر نطاق البحث فى التعريف بضمانات التقاضى الاساسية وتأثير التحول الرقمى على هذه الضمانات فى ظل الاتجاه الى رفع الدعوى عن بعد.

أهمية البحث:

بيان التغييرات الجذرية المنتظرة جراء ادخال قواعد وتطبيقات التحول الرقمى على مرفق القضاء الحيوى ومدى تاثيره على ضمانات التقاضى الاساسية فى غرف التحقيقات وقاعات المحاكم وبيان اهمية الاعتماد على تقنية الاتصال عن بعد فى الاجراءات المدنية والتجارية [7]. والقاء الضؤ بضرورة تعديل بعض مواد قانون المرافعات المدنية والتجارية بما يتناسب مع متطلبات التحول الرقمى وانشاء الحكومة الرقمية وكيفية استنباط الحلول الملائمة بما يناسب وينسجم مع

[7] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص26.

الواقع المنتظر حيث انه من المعروف والثابت أن المحاكم جزء حيوى من العملية القضائية وكان من الضرورى السعى الى تطويرها بانشاء محاكم ذات تقنية وجودة عالية تتيح القيام باجراء التقاضى والمحاكمة المرئية عن بعد بما لا يخل بالأسس القضائية وضمانات التقاضى المتعارف عليها عن طريق الحاق نظام قضائى الالكترونى مؤمن بربط الاجهزة القضائية ضمن دائرة الكترونية واحدة كى تؤدى عملها عبر الوسائل الالكترونية وهذا أمر أصبح ضرورة حتمية أسوة بما تم اتخاذه فى بعض دول العالم بل وهناك ضرورة أخرى وهى تكدس الدعاوى داخل أورقة المحاكم مما يزيد أمد التقاضى الأمر الذى يتعارض مع العدالة الناجزة ناهيك عن ظهور ما يعرف بالجرائم الالكترونية ومن غير المقبول أن نعتمد على وسائل واجراءات تقليدية فى العملية القضائية الالكترونية[8]. والتأكيد على أن مثل هذا النوع من المحاكمات المرئية والمسموعة يساعد على تحقيق فلسفة القانون وأهدافه فى ظل تعذر حضور الكثير من الخصوم أو وكلائهم وكذلك الشهود فى القضايا الخطيرة [9]. الأمر الذى يزيد من أمد التقاضى .

ومع ظهور التجارة الالكترونية ودخول الدولة عصر التحول الرقمى فكان لابد من مسايرة هذا التطور من خلال ما يتخذه المشرع من توسع فى الوسائل الاجرائية فى عملية التقاضى الالكترونى الذى يعتبر متماشيا للاتجاهات الحديثة فى المجال الأجرائى[10]. خصوصا بعد أن أصبحت التجارة الالكترونية حقيقة واقعية وليس بمقدور العاملين تجاهلها ويجب على الدولة توفير بيئة قانونية مناسبة للتجارة الالكترونية والا فانها ستكون على الهامش فى ذلك الاقتصاد الرقمى أو الشبكى[11].

---

[8] د/ انور محمد صدقى اشكالية الاختصاص فى الجرائم الالكترونية المجلة الدولية للقانون المجلد 2018 العدد الرابع كلية القانون دار نشر جامعة قطر ص155.

[9] د/ عمر عبد الحميد مصبح ضمانات المحاكمة العادلة على ضؤ اعتماد تقنية الاتصال عن بعد فى الاجراءات الجنائية فى دولة الامارات دراسة مقارنة مجلة كلية القانون الكويتية العالمية السنة السادسة العدد 4 –لسنة 2018 ص 358.

[10] د/ احمد هندى، التقاضى الاعلان القضائى بين الواقع والمنطق فى التظيم القانونى لكل من مصر والكويت وفرنسا، دار الجامعة الجديدة، 1999، ص400.

[11] د/ احمد هندى، التحكيم دراسة اجرائية دار الجامعة الجديدة 2016، ص 311.

تساؤلات البحث:

- ما هى ضمانات التقاضى الاساسية وأنواعها ؟
- كيفية مراعاة ضمانات التقاضى فى ظل التحول الرقمى ؟
- الى اى مدى سيتم تحقيق التوازن بين الالتزام بضمانات التقاضى وتطبيق التحول الرقمى على مرفق القضاء ؟
- ما هو مدى تاثير تطبيقات التحول الرقمى على ضمانات التقاضى ؟

أهداف البحث:

لفت نظر المشرع بوجود بعض الفجوات التشريعية فى نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية بشان التحول الرقمى تخص ضمانات التقاضى الاساسية وصولا الى محاكمة منصفة وعادلة ، معالجة الصعوبات والمعوقات التى تخص التقاضى الالكترونى عن بعد، والتعرف على الاجراءات والاليات التى اتخذتها الدولة فى تحويل مرفق القضاء الى قضاء الكترونى.ومدى استيفاء التحول الرقمى القضائى للضمانات الاساسية للتقاضى والتى تتطلبها اجراءات المحاكمات العادية

مشكلة البحث:

حداثة طرق التقاضى الالكترونى بصفة عامة وبالاخص تطبيقات حضور الجلسات عن بعد وعلانية الجلسات وطرق الاعلان الالكترونى .

عدم وجود تشريع يواكب تطورات العصر الرقمى فى قانون المرافعات المدنية والتجارية .

التطور السريع والمتلاحق للتشريعات الدولية والعربية والاجنبية فى مجال التقاضى الالكترونى .

منهج البحث:

تم اتباع المنهج الوصفى والتحليلى من خلال استقراء النصوص القانونية لقانون المرافعات المدنية والتجارية بالقاء الضوء على ضماانات التقاضى الاساسية وتعريفها وتطبيقها على التحول الرقمى ، وفى هذا السياق فأننا سنعالج موضوع البحث المعنون النظام القانونى لضمانات

التقاضى فى ظل التحول الرقمى من خلال مبحثين على النحو التالى:

المبحث الاول:المبادئ الاساسية لضمانات التقاضى

المبحث الثانى: تاثير التحول الرقمى على ضمانات التقاضى

المطلب الاول المبادئ الاساسية لضمانات التقاضى

يخضع عمل الاجهزة الحكومية فى جميع انحاء العالم لمراجعة وتقييم مستمرين لدورها الخدمات الخدمات المواطنيها . وفى ظل التحولات الجذرية التى يشهدها العالم من الناحية التكنولوجيا تم الاهتمام بعمل الحكومة الرقمية وهى معنية بعمل تناغم وتعاون سلس بين ادارتها المختلفة بهدف خدمة مواطنى الدولة [12]. واصبح مصطلح التحول الرقمى متداول فى شتى مناحى الحياه العامة واصبح ضرورة حتمية تطلبه الحياه الوظيفية فى ظل انتشاره وتوغله فى جميع مرافق الدولة المصرية التى قطعت فيه شوطا كبير بعمل طفرة تكنولوجيا فى جميع مؤسساتها ومنها مرفق القضاء الحيوي.

تعريف الحكومة الرقمية

هى الفهم الدقيق للعلاقات بين الاطراف المعنية من الاجهزة الحكومية والمواطنين ومؤسسات القطاع العام والخاص وبمعنى اخر تقريب المسافات بين الاجهزة الحكومية من جانب والمواطنين والمجتمع من الجانب الاخر والعمل على مواكبة فرص التحول الرقمى فى تنمية المنظومة الاجتماعية والاقتصادية [13].

تعريف التحول الرقمى:

يكتسب مصطلح التحول الرقمى اهتمام بحثى كبير فى الاوساط الاكاديمية وحتى الان لم يتم التواصل الى مصطلح منضبط نحو مفهوم التحول الرقمى الى ان توصلنا الى بعض التعريفات التى يجدها الباحث انها من مفهوم خاص حتى الان و من ضمن هذه التعريفات.

ان التحول الرقمى يعتبر عملية معقدة تتطلب التزام جميع موارد المنظمة البشرية والمادية والتنظيمية والتكنولوجيا بتطبيق التقنيات الرقمية فى جميع انحاء المنظمة [14].

وهناك تعريف اخر يعتبر التحول الرقمى انه توظيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات داخل المؤسسات والهيئات سواء الحكومية او الخاصة بهدف تطوير الاداء المؤسسى والخدمات وتحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة الفاعلية والانتاجية مما يهدف حسن سير العمل داخل المؤسسة

---

[12] د/ على محمد الخورى الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات اصدارات المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية 2021 ص16.

[13] د/ على محمد الخورى الحكومة الرقمية مفاهيم وممارسات اصدارات المنظمة العربية للتنمية الادارية جامعة الدول العربية 2021 ص28.

[14] د/ اسر احمد خميس اثر التحول الرقمى على الاداء الوظيفى للعاملين فى البنوك التجارية المصرفية المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية كلية التجارة جامعة دمياط المجلد الثانى العدد الثانى الجزء الثالث يوليو 2021 ص 1005.

فى كافة اقسامها [15].

ويعرفه الباحث على انه عملية يتم بها تحويل جميع الورقيات والمعاملات التقليدية داخل المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الى الكترونية باستخدام كافة الوسائل التكنولوجيا الحديثة من شبكة انترنت و كاميرات وهواتف واجهزة سمعيات بهدف التسهيل والتيسير على المواطن من حصوله على خدماته واحتيجاته المطلوبة بصورة قانونية ناجزة وسريعة.

وهذا ماتتطلبه المرحلة الراهنة التى تتبنها الدولة والمتماشية مع الاتجاهات العالمية.

ومن خلال هذا التعريف نجد ان محاكم الدولة المصرية فى اشد الاحتياج الى تطبيق التحول الرقمى داخل النيابات والمحاكم المختلفة ولكن كيف يتم هذا التحول الرقمى والى اى مدى يجوز تطبيقه ومراعاه ضمانات التقاضى الاساسية وهل ستتاثر هذه الضمانات من هذه التطبيقات ام لا

تعريف مبادئ التقاضي الاساسية

لما كان العدل اساس الملك والقانون هو اساس العدل كان الواجب على الدولة ان تبسط سيادة القانون على مواطنيها من خلال تنظيم قضاء عادل [16]. والواقع أن الوثائق الدولية والتشريعات الوطنية قد تضمنت عددا من المبادئ يتعين على المحكمة مراعاتها في أدائها لمهمتها، وهو ما

[15] د/ محمود عبدالله محمد منصور التحول الرقمى كالية لتنمية راس المال البشرى بمؤسسات التعليم الجامعى مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ص172 العدد 53 ابريل 2021.

[16] د/ احمد هندى، قانون المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة 2021، ص 5.

نصت عليها المادة 53 من الدستور المصرى 2014 [17] . والمعدل لسنة 2019 والمادة 96 [18]. كالاتى

مبدأ احترام حق الدفاع

يعرف حق الدفاع، بانه مجموعة من المكنات الاجرائية التى تتيح للخصم ان يقدم وجهة نظره فى الخصومة وان يناقش ما قدم فيها من عناصر[19]. بمعنى ان الخصم له الحق في أن يسمعه القاضي أو المحكم وجهة نظره، بحيث إذا صدر الحكم دون سماعه كان الحكم مشوبا بالإخلال بحق الدفاع، وهذا المبدأ قديم قدم العالم [20]. وعاصر البشرية قبل ان تحيا الارض فعندما أخطأ سيدنا أدم وسيدتنا حواء عليهما السلام عندما أكلا من الشجرة المحرمة أعطاهما الله سبحانه وتعالى فرصة الدفاع عن نفسهما قبل أن يخرجا من الجنة [21]. مما جعل البعض يصف ان حق الدفاع حق الهى مقدس [22] .ولقد تطور هذا المفهوم وصار يعني حق الخصم في مناقشة خصمه فيما يقدمه من وسائل دفاع وأدلة أثناء سير الخصومة، ولقد حرصت التشريعات

---

[17] المادة 53 من الدستور المصرى 2014 والمعدل لسنة 2019 المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة، لا تمييز بينهم بسبب الدين، أو العقيدة، أو الجنس، أو الأصل، أو العرق، أو اللون، أو اللغة، أو الإعاقة، أو المستوى الاجتماعى، أو الانتماء السياسى أو الجغرافى، أو لأى سبب آخر. التمييز والحض على الكراهية جريمة، يعاقب عليها القانون. تلتزم الدولة باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز، وينظم القانون إنشاء مفوضية مستقلة لهذا الغرض.

[18] المادة 96 من الدستور المصرى لسنة 2014 والمعدل لسنة 2019 المتهم بريْ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية عادلة تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وينظم القانون استئناف الاحكام الصادرة فى الجنايات وتوفر الدولة الحماية للمجنى عليهم والشهود والمتهمين والمبلغين عند الاقتضاء وفقا للقانون .

[19] د.احمد عبدالوهاب ابو وردة السيد حق الانسان فى التقاضى بين مقتضيات الاحترام ومواطن الاخلال دار النهضة العربية 2005 ص 367.

[20] د.عزمى عبد الفتاح واجب القاضى فى تحقيق مبدأ المواجهة دار النهضة العربية القاهرة 1992 ص51.

[21] سورة الاعراف الاية 37.

[22] د. فاطمة الزهراء ليراتنى حق الدفاع فى خصومة التحكيم فى البيوع التجارية مجلة الباحث فى العلوم القانونية والساسية كلية الحقوق جامعة محمد الشريف مساعدية سوق اهراس العدد الاول جوان 2019 ص178.

الوطنية والاتفاقيات الدولية على النص على وجوب احترام هذا المبدأ .ومن ثم يجب على المحكمة احتراما لهذا المبدأ بإتاحة فرصة الدفاع كاملة أمام الأطراف، بكافة الوسائل سواء التقليدية أو الالكترونية والتى هى محل بحثنا [23] . وغالبا ما يربط فقهاء قانون المرافعات بين مبدأ حق الدفاع ومبدأ المواجهة بين الخصوم على أساس أن من خلال المواجهة بين الخصوم يتسنى لكل طرف الوقوف على طلبات خصمه ومن ثم يكون له الحق فى الرد عليه ولكن هذا لا يغنى عن الأخر فكلا المبدأين من ضمانات التقاضى الجوهرية [24].

مبدأ المساواة :يعتبر مبدأ المساواة بين الخصوم من أهم المبادىء الاساسية فى التقاضى ويقصد به منح الخصوم فرصا متساوية لابداء طلباتهم ودفوعهم أو بمعنى أخر أن يتم معاملة الخصوم على قدم المساواه [25]. أمام محكمة واحدة بنفس الاجراءات بلا تمييز بينهم بسبب الأصل او الجنس او اللون [26]. والمعاملة بين الأطراف في خصومة التقاضي عبر الوسائل الالكترونية من الركائز الأساسية لضمان العدالة، وترسيخ ثقة هؤلاء في القضاة ، ويكون القاضي قد أخل بهذا المبدأ إذا أذن لأحد الخصوم بالحضور أمامه في غيبة الخصم الآخر أو أجرى مع أحدهما اتصالات شخصية في ظروف يمكن أن يظن معها إنها تتم بشأن موضوع النزاع في غيبة الطرف الأخر .

وفيما يتعلق باحترام التقاضي عبر الوسائل الالكترونية لهذه المباديء الأساسية، فقد ذهب البعض إلى أنه بشأن إدارة الجلسات في الشكل الالكتروني فإن الوسائل الفنية متاحة في هذا المجال؛ [27].إذ ظهرت من خلال الانترنت وسائل حديثة للاتصال تسمح بتبادل الأصوات

---

[23] د. عزمي عبد الفتاح :قانون التحكيم الألكتروني . مطبوعات جامعة الكويت، 1990، ص 260.

[24] د. احمد ابو الوفا المرافعات المدنية والتجارية الطبعة الثالثة عشر منشاة المعارف 1980 ص52.

[25] د. عبدالله عيسى على الرمح التحكيم فى دول مجلس التعاون الخليجى 2013 دار النهضة العربية ص255.

[26] د. انور احمد رسلان القضاء الادارى (قضاء التعويض) الطبعة الاولى دار النهضة العربية 1991.

[27] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص801.

والصور والنصوص بشكل شبه متزامن بين الأطراف، كما أن البريد الالكتروني السابق ذكره يسمح بنقل النصوص وكذلك المستندات المسموعة والمرئية المقدمة من طرفي الخصومة . [28]

هذا فضلا عن أن المؤتمرات الافتراضية المرئية تسمح بنقل الصوت والصورة والفيديو بطريقة فورية ويكفي لاستخدامها أن يكون الكمبيوتر مزودا بميكروفون وكاميرا فيديو، وقد استخدمت تلك التقنية في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الخصومات القضائية، ومن ثم تلبي المداولة المرئية مقتضي احترام حقوق الدفاع واحترام مبدأي المواجهة والمساواة بين أطراف الخصومة .[29]

المبحث الثانى: تاثير التحول الرقمى على ضمانات التقاضى

مبدأ المواجهة وهى احدى الحقوق المكفولة للأطراف [30]. وهو افتراض وجود حوار بين القاضى والخصوم من ناحية وبين الخصوم وبعضهم من ناحية أخرى فبمجرد ايداع الطلب أو الدعوى قلم كتاب المحكمة فانه يتعين اعلانه لجهة الادارة ولذوى الشأن حتى يتمكن كل منهما من ان يتقدم بمذكراته كل منهما فى دوره وذلك خلال مدة زمنية معقولة [31]. كما ينصرف مدلول هذا المبدأ إلى أنه لا يجوز الحكم على خصم دون اعلانه وبدون اعلانه تصبح جميع الأجراءات باطلة والاعلان هو أساس مبدأ المواجهة اذ أنه لا يصح اتخاذ أى اجراء ضد أى شخص دون

---

[28] د. حسام الدين فتحي ناصف، التحكيم الالكتروني فى منازعات التجارة الالكترونية دار النهضة العربية 2005، ص59.

[29] د. بلال عبد المطلب بدوي التحكيم الالكترونى كوسيلة لتسوية منازعات التجارة الالكترونية دار النهضة العربية 2006، ص25.

[30] الطعن رقم 10379 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2020/1/27 الموقع الرسمى لمحكمة النقض

[31] د. احمد ابو الوفا المرافعات المدنية والتجارية الطبعة الرابعة عشر منشاة المعارف بالاسكندرية 1999 ص58 .

علمه [32] . ويعتبر الاعلان الوسيلة الرسمية ذات الأثر القانونى فى اعلام الشخص بالاجراءات المتخذة ضده[33] . ويعرف الاعلان بانه تمكين المعلن اليه من الاطلاع على الورقة واعلامه بها وتسليمه صورة منها [34] . ويعرف بأنه اعلام المعلن اليه بمحتوى الورقة وفقا للاجراءات المنصوص عليها فى القانون[35] . وأنه الطريق الذى رسمه القانون لتبليغ المعلن اليه أو انذاره أو تكليفه بعمل ما [36] .وأنه اعلان المعلن اليه بأمر ما أو بواقعة ما عن طريق أخر ينص عليه القانون [37] . وعرفه غالبية الفقه على أنه الوسيلة الأساسية لاعلام المعلن اليه بالواقعة المرفوعة ضده لتمكينه من الدفاع عن نفسه ووجهة نظره [38].أو على الأقل دعوته للدفاع عن نفسه فيما يوجه إليه من طلبات بحيث يكون الحكم نتيجة تفاعل وجهات النظر بين الخصوم .

وفى تعريف لمجلس الدولة الفرنسى والمصرى أن هذا المبدأ يقصد به حق كل خصم فى أن يطلع على ما يقدمه الخصم الأخر من أوراق ومستندات ومذكرات مع حقه فى الرد وأن يكون كل ذلك خلال مدة زمنية معقولة [39] .

وتحقيق هذا المبدأ لا يكمن فحسب في علاقة الخصوم بعضهم البعض أثناء سير الخصومة، وإنما يتعين على المحكمة أيضا الالتزام به، [40]. ومن ثم لا يسوغ للمحكمة أن تستند في حكمها

---

[32] د. احمد مليجى الموسوعة الشاملة فى التعليق على قانون المرافعات –الجزء الاول الطبعة السابعة عشر. نادى القضاة 2020 ص223 .

[33] د. احمد هندى قانون المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة 2021 ص323.

[34] د. احمد ابو الوفا نظرية الدفوع فى قانون المرافعات مكتبة الوفاء القانونية الاسكندرية 2015 ص497.

[35] د. محمد العشماوى قواعد المرفعات فى التشريع المصرى والمقرن بدون ناشر 2006 ص401

[36] د. احمد مسلم اصول المرافعات– التنظيم القضائى والاجراءات والاحكام فى المواد المدنية والتجارية والشخصية – دار الفكر العربى1978 ص395.

[37] د. محمد نور شحاتة الوسيط فى قانون المرافعات المدنية والتجارية دار النهضة العربية 2007 ص624.

[38] د. احمد السيد الصاوى.الوسيط فى شرح قانون المرافعاتالمدنية والتجارية 2019 ص 468

[39] د. احمد ابو الوفا المرافعات المدنية والتجارية الطبعة الرابعة عشر منشاة المعارف بالاسكندرية 1999 ص60 .

[40] الطعن رقم 10156 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2020/6/28 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

إلى وقائع وأدلة إثبات ومذكرات و مستندات قدمها أحد الأطراف ولم تكن محلا للإطلاع والحوار والمناقشة من الطرف الآخر فإذا خالفت المحكمة مبدأ المواجهة كان حكمها باطلا لمخالفته النظام العام الإجرائي[41]. وهذا ما أكدته محكمة النقض [42]. فى حكمها والذى أستهدف مسايرة قواعد العدالة بتحقيق الغاية من اجراء الأعلان وهى حضور الأطراف تطبيقا لمبدأ المواجهة بأن تنعقد الخصومة بتمام المواجهة بين طرفيها [43]. سواء بالأعلان أو بالعلم اليقينى والذى يتمثل فى حضور الخصوم أو من يوكله من المحامين أو من قبلت نيابتهم [44]. وبذلك فقد أستقر مجلس الدولة الفرنسى على استقلال مبدأ المواجهة فى الأجراءات عن الحق فى الدفاع وذلك على اعتبار أنه مبدأ قانونى عام قائم بذاته [45]. ويقتصر على الحقوق الأجرائية فقط بحيث لا شأن له بما يقضى به المحكم عند استعماله لسلطته التقديرية فى تقدير الادلة المقدمة من الخصوم [46].

وبتطبيق التحول الرقمى على هذ المبدأ نرى أن الوسائل الحديثة للاتصالات تسمح بإجراء المداولات عن بعد بين المتقاضين، و تضمن نقل الصورة والصوت في آن واحد وتجسد مداولات مرئية تلبي من خلالها مقتضيات حقوق الدفاع، واحترام مبدأ المواجهة بين أطراف الخصوم .ونرى ان للبريد الالكترونى دور مهم خصوصا بعد أن شهد البريد الالكترونى تطور ملحوظ فى وسائل تنظيمه وربطه بوسائل التقنية الحديثة حتى وصل الى وسائل الأمان المطلوبة والممكنة لحل مشكلة تعذر الوصول الى أحد اطراف الدعوى المرفوعة عن بعد[47]. ومن مميزات البريد

---

[41] د. محمد نور شحاته، سلطة التكييف في القانون الإجرائي، دار النهضة العربية، 1993، ص211.

[42] الطعن رقم 2293 لسنة 54 قضائية الصادر بجلسة 1989/11/22 مكتب فنى 40 قاعدة 346 صفحة 166 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[43] الطعن رقم 10156 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2020/6/28 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[44] د. محمود السيد التحيوى اثر حضور المدعى عليه فى انعقاد الخصومة طبقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة 2003 ص12.

[45] د. مصطفى محمود كامل الشربينى بطلان اجراءات التقاضى امام القضاء الادارى دراسة مقارنة دار الجامعة الجديدة الاسكندرية 2006 ص 36.

[46] د. احمد شرف الدين قواعد التحكيم دار النهضة العربية 1998 ص59.

[47] د/ خالد ممدوح ابراهيم التحكيم الالكترونى فى عقود التجارة الدولية دار الفكر الجامعى الاسكندرية 2009ص391.

الالكترونى انه يتيح نقل الرسائل والملفات والصور والفيديوهات الى أى شخص يتم اختياره فى ثوانى لان هذا الشخص له عنوان بريد الكترونى محدد

على الشبكة [48]. وهو ما يؤيد فكرة البحث من امكانية استخدام البريد الالكترونى فى محاكم القضاء العادى ذات الولاية العامة أسوة بالقضاء المتخصص (المحاكم الاقتصادية–قانون التحكيم). [49].

وتأكيدا على امكانية التوصل لأطراف الدعوى عبر البريد الالكترونى يجوز استخدام خدمة البريد الموصى [50]. وهى خدمة تتم وفق اجراءات تكفل ضمان الارسال ضد مخاطر الفقد او السرقة نظير مبلغ مالى لدى هيئة البريد [51]. وذلك لاثبات استلام المرسل اليه أسوة بالاعلان القضائى التى جاءت بالمادة 11 من قانون المرافعات[52] . ومن الجدير بالذكر أن البريد الالكترونى الموصى به له نفس القيمة القانونية للبريد العادى طالما أن الوسيلة المستخدمة تضمن تحديد هوية الغير والمرسل والمرسل اليه [53]. لذا وجب التدخل التشريعى لحسم الجدل القائم حول ملكية البريد الالكترونى مع مراعاه وجوده فى العالم الافتراضى ومن الجدير بالذكر أن أنظمة التحكيم الالكترونى تبنت البريد الالكترونى بحسبانه وسيلة اتصال سريعة وغير مكلفة[54]، والبريد

---

[48] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص55.

[49] الطعن رقم 17689 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2020/8/10 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[50] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص63.

[51] د/ اسماعيل سيد اساعيل الاعلان القضائى عن طريق الوسائل الالكترونية الحديثة رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص109.

[52] المادة 11 من قانون الرافعات المدنية والتجارية المصرى :إذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة إليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها عن الاستلام، وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته إلى مأمور القسم أو المركز أو العمدة أو شيخ البلد الذي يقع موطن المعلن إليه في دائرته حسب الأحوال. ويجب على المحضر في جميع الأحوال خلال أربع وعشرين ساعة من تسليم الورقة إلى غير شخص المعلن إليه أن يوجه إليه في موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه بمن سلمت إليه الصورة. ويجب على المحضر أن يبين ذلك كله في حينه في أصل الإعلان وصورته. ويعتبر الإعلان منتجا لآثاره من وقت تسليم الصورة إلى من سلمت إليه قانونا.

[53] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص65.

[54] د/ مجدى عبد الغنى خليف خصوصيات التحكيم الالكترونى دار الجامعة الجديدة 2019 ص89.

الالكترونى له حجية كاملة فى الاثبات شأن حجية المحرر العرفى وخصوصا اذا كان مزيل بتوقيع الكترونى [55]، ومعنى ذلك أنه إذا قام أكثر من شخص باستعمال أدوات إنشاء التوقيعات الالكترونية التي تمتلكها مؤسسة معينة، فإن تلك الأدوات يجب أن تكون قادرة على تحديد هوية مستعمل واحد، عن طريق تمييز توقيعه الالكتروني، تحديدا لا لبس فيه في سياق كل توقيع على حدة فيكون بذلك التوقيع الالكتروني متميزة [56]. ولا شك أن استخدام هذه الوسائل الالكترونية سوف توفر الوقت والجهد والمال للمتقاضين وطبيعي أن أدخال أي شي جديد له مخاوفه حال تطبيقه وهذا أمر طبيعي [57].

علنية الجلسات : الأصل في الجلسات أن تكون علنية [58]. و أن تجري المرافعة فيها علنا، و لما لهذه القاعدة الأصلية من أهمية بالغة و لما فيها من ضمان حقوق الدفاع المقدسة [59] لم يكتف الشارع بالنص عليها في المادة 101 من قانون المرافعات الواردة في الأحكام العامة [60]. فإذا ما عنى الشارع بإيراد وجوب السرية في أحوال معينة فإنها في حدود هذا النطاق تعتبر من القواعد الأساسية في المرافعات التي تم الحكم عند تخلفها بالبطلان دون حاجة إلى النص عليه

---

[55] د/ رجائى عبدالرحمن عبدالقادر عوض الاجراءات المتبعة فى التحكيم عبر الوسائط الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة الاسكندرية 2018 ص62.

[56] الطعن رقم 17051 لسنة 87 قضائية الصادر بجلسة 2019/3/28 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[57] د/ سحر عبدالستار امام جائحة كورونا وتداعياتها على المنظومة القضائية دار النهضة العربية 2020، ص90.

[58] الطعن رقم 419 لسنة 75 قضائية الصادر بجلسة 2015/1/18 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[59] اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد

للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 50 لغة من لغات العالم. ونصت المادة المادة 11 .كلُّ شخص متَّهم بجريمة يُعتبَر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابُه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وُفِّرت له فيها جميعُ الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.

[60] المادة 101 مرافعات تكون المرافعة علانية الا اذا رات المحكمة من تلقاء نفسها او بناء على طلب احد الخصوم اجراءها سرا محافظة على النظام العام او مراعاة للاداب العامة او لحرمة الاسرة .

صراحة، و دون إمكان القول في شأنها بتحقيق الغاية من الإجراء في معنى المادة 20 من قانون المرافعات[61].

وللمحكمة أن تقرر ولو من تلقاء نفسها جعل الجلسة سرية محافظة على النظام العام أو مراعاة للآداب أو لحرمة الأسرة .وعندئذ يؤمر بإخراج الجمهور من الجلسة إن كانت قد بدأت علنية، ولا يسمح بالحضور إلا للخصوم ومحاميهم .على أنه أيا كانت الاعتبارات التي تقتضي جعل الجلسة سرية، فإن الحكم يجب يصدر دائما بصفة علنية، وإلا كان باطلا [62].

تدوين الإجراءات :نصت المادة 25 من قانون المرافعات على أنه "يجب أن يحضر مع القاضي في الجلسات و في جميع إجراءات الإثبات كاتب يحرر المحضر و يوقعه من القاضي و إلا كان العمل باطلاً"، ونصت المادة 159 من قانون السلطة القضائية رقم 46 لسنة 1972على أنه "علي كتاب المحاكم و النيابات الذين يحضرون الجلسات أن يحرروا محاضر بكل ما يدور فيها و أن يوقعوها ".

ومن المقرر أن النص في المادة 93 من قانون الإثبات رقم 25 لسنة 1968 وفي المادة 25 من قانون المرافعات، يدل على أن الشارع أوجب أن يكون محضر التحقيق الذي يباشر من القاضي موقعا منه وإلا كان باطلا، لأن هذا المحضر - باعتباره وثيقة رسمية - لا يعدو أن يكون من محاضر جلسات المحكمة و هو بهذه المثابة لا تكتمل له صفته الرسمية إلا بتوقيع القاضي .و يترتب على ذلك أن الحكم الذي يصدر استنادًا إلى محضر تحقيق لم يوقع من القاضي الذي باشره يكون مبنيا على إجراء باطل، و هو بطلان من النظام العام يجوز التمسك به في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض بل أن لهذه المحكمة أن تثيره من تلقاء نفسها[63].

---

[61] المادة 20 مرافعات الاجراء باطل اذا نص القانون .صراحة على بطلانه او اذا شابه عيب لم تتحقق بسبه الغاية من الاجراء ولا يحكم بالبطلان رغم النص عليه اذا ثبت تحقق الغاية من الاجراء .

[62] د. فتحي والي، الوسيط فى قانون القضاء المدنى دار النهضة العربية 1991، ص468.

[63] الطعن رقم 1637 س54 ق، جلسة 30 يناير 1985، مجموعة أحكام النقض س36، ج1، ص176.

ويعتبر محضر الجلسة ورقة رسمية له حجية الأوراق الرسمية في الإثبات، فلا يجوز دحض ما جاء فيه إلا بالطعن بالتزوير ."[64] ولذلك فإن الشهادة الصادرة من قلم الكتاب للتدليل على أن الهيئة التي أصدرت الحكم هي بذاتها التي سمعت المرافعة لا تصلح دليلا لنفي ما ورد في محضر الجلسة على خلاف ذلك [65]. وحسنا فعل المشرع باتخاذ هذه الخطوات ومنها قرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرى رقم 361 لسنة 2020 بالائحة التنفيذية المعدلة لقانون رقم 15لسنة 2004 بتنظيم التوقيع الالكترونى وبانشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات المادة 1 نجد أن التوقيع الإلكتروني ذو حجية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية كما نجد في الكتابة الإلكترونية و المقررات الإلكترونية ذات حجية

كما نجد الصورة المنسوخة على الورق من المحرر الإلكتروني الرسمية حجة على الكافة، وفي مجال المعاملات التجارية يعتد به مخرجات الإلكترونية كدليل اثبات [66].

ومن الجدير بالذكر أن أحكام النقض قد أخذت هذه الوسائل في الاثبات والإعتداد بحجياتها بشرط توافر الضوابط الفنية والتقنية في تحديد مصدر وتاريخ الكتابة وسيطرت منشئها على الوسائط المستخدمة لانشاءها من خلال نظام حفظ إلكتروني مستقل[67]، وذلك تماشيا مع التطور التكنولوجي في المعاملات وما يرتبه من آثار قانونية يتمثل في عدم اقتصار المحرر على ما هو مكتوب على نوع معين من الدعامات ولا يشترط في الكتابة والأوراق بالمفهوم التقليدي وإنما يمكن قبول كل الدعامات سواء ورقية كانت او إلكترونية. [68]

.ونستنتج مما سبق ذكره انه يمكن الاستغناء عن النظم التقليدية والاعتماد على النظم الحديثة عبر الموقع الالكتروني القضائى[69].وتطبيقا لذلك قامت وزارة العدل باعداد مشروع مثول

---

[64] د. فتحي والي، الوسيط فى قانون القضاء المدنى دار النهضة العربية 1991 ص470.

[65] الطعن رقم 390 س29ق، جلسة 7 مايو 1964، مجموعة أحكام النقض س15، ج2، ص643.

[66] د/ احمد شرف الدين ضوابط حجية المحررات الالكترونية فى الاثبات تعليق على تحديثات اللائحة التنفيذية لقانون التوقيع الالكترونى فى ضؤ احكام محكمة النقض المجلة الدولية للفقة والقضاء والتشريع العدد 1 لعام 2021 ص 101.

[67] الطعن رقم 17689 لسنة 89 قضائية الصادر بجلسة 2020/3/10 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[68] الطعن رقم 17051 لسنة 78 قضائية الصادر بجلسة 2019/3/28. الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[69] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد4 العدد 2 لسنة2021 ص99,

المتهمين المحبوسين احتياطيًا بالسجون العمومية والمركزية [70]. عن بعد من خلال استخدام التكنولوجيا الرقمية فى مجال تيسير وتحسين إجراءات التقاضى من المشروعات التى تبنتها وزارة العدل والذى من خلاله يمكن للقضاة داخل قاعة مجهزة بالمحكمة نظر تجديد حبس المتهمين الذين يتواجدون داخل السجون فى قاعات أيضا مجهزة بحضور المحامين من خلال تلك الشبكة التليفزيونية المغلقة والمؤمنة بين المحاكم والسجون ويعد ذلك تطبيقا لفكرة تنفيذ الاحكام الالكترونيا وتسهيل اجراءات المتقاضين و دون إخلال بضمانات المتهم المقررة فى الدستور والقانون ويهدف المشروع إلى نظر تجديد حبس المتهمين دون الحاجة إلى نقل المتهمين من مقار حبسهم، بهدف الحد من المخاطر الأمنية أثناء نقل المتهمين وتوفير نفقات نقل المتهمين[71] . ونستنتج مما سبق ذكره انه يمكن الاستغناء عن النظم التقليدية والاعتماد على النظم الحديثة عبر الموقع الالكتروني القضائى[72].

دور الحاسوب في التقاضي الالكترونى : على الرغم من المزايا التى تحققها الاستعانة بالوسائل الالكترونية فى التقاضى الا ان هناك جانب لديه تخوفات من تطبيق هذا النظام المعلوماتى وما اذا كان تطبيق هذه الوسائل من شانه ان يسهم فى رفع كفاءة القضاء ام ان ذلك سيكون على حساب الضمانات المكفولة للمتقاضين وجانب اخر ينصرف الى انه هل سيتم التخلى عن العنصر البشرى [73]. ونرى ان قانون المحاكم الاقتصادية رقم 146 لسنة 2019 قد استعان بالقاضي الالكتروني في مساعدة هيئة تحضير الدعاوي في المحاكم الاقتصادية، لاسيما تلك التي تحتاج منها إلى لخبير حسابي[74]، كما يمكن أن الاستعانة به في عمل نيابة النقض خاصة

---

[70] صدر بوزارة العدل بتاريخ الاحد الموافق18 سبتمبر 2020.

[71] صدر بوزارة العدل بتاريخ الثلاثاء الموافق 17 نوفمبر 2020.

[72] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد4 العدد 2 لسنة2021 ص99,

[73] امل فوزى احمد عوض تحديات العدالة الرقمية امام المحاكم المدنية مجلة الدرسات والبحوث القانونية جامعة حلوان وحدة تكنولوجيا المعلومات المجلد 5 العدد 2 2020 ص54.

[74] نصت المادة رقم 8 من القانون رقم 120 لسنة 2008 بشأن إصدار قانون بإنشاء المحاكم الاقتصادية على أن» تنشأ بكل محكمة اقتصادية هيئة لتحضير المنازعات والدعاوى التي تختص بها هذه المحكمة، وذلك فيما عدا الدعاوى الجنائية والدعاوى المستأنفة والدعاوى والأوامر المنصوص عليها في المادتين (3) و(7) من هذا القانون .وتشكل هيئة التحضير

في إعداد مذكرات بالرأي في القضايا التي استقرت مبادئ النقض فيها على قرار أو حكم معين فيها مما لا يتعارض مع عمل هذه النيابة والدور القانوني لها والقيمة المعولة علي تقريرها رغم كونه غير ملزم للمحكمة[75] كما يمكن أن يلعب أيضا دورا مساعدا لهيئة التحضير

في المحكمة الاقتصادية أو نيابة الأسرة طبقا لاختصاص كل منهما بعرض التسوية على طرفي النزاع أو مكتب التسوية في محاكم الأسرة [76]. واثبت نجاح كبير

برئاسة قاض من بين قضاة الدوائر الاستئنافية بالمحكمة الاقتصادية على الأقل، وعضوية عدد كاف من قضاتها بدرجة رئيس محكمة أو قاض بالمحكمة الابتدائية تختارهم جمعيتها العامة في بداية كل عام قضائي، ويلحق بها العدد اللازم من الإداريين والكتابيين .وتختص هيئة التحضير، بالتحقق من استيفاء مستندات المنازعات والدعاوى ودراسة هذه المستندات، وعقد جلسات استماع لأطرافها، وإعداد مذكرة بطلبات الخصوم وأسانيدهم، وأوجه الاتفاق والاختلاف بينهم، وذلك خلال مدة لا تجاوز ثلاثين يوما من تاريخ قيد الدعوى، ولرئيس الدائرة المختصة أن يمنح الهيئة بناء على طلب رئيسها مدة جديدة للتحضير لا تجاوز ثلاثين يوما وإلا تولت الدائرة نظر الدعوى ، وتتولى الهيئة بذل محاولات الصلح بين الخصوم وتعرضه عليهم، فإذا قبلوه، رفعت محضرا به موقعا منهم إلى الدائرة المختصة لإلحاقه بمحضر جلسة نظر الدعوى والقضاء فيها و ولد المرافعات المدنية والتجارية .وللهيئة أن تستعين في سبيل أداء أعمالها بمن ترى الاستعانة بهم من الخبراء والمتخصصين .ويحدد وزير العدل، بقرار منه، نظام العمل في هذه الهيئة وإجراءات ومواعيد إخطار الخصوم بجلسات التحضير وإثبات وقائع هذه الجلسات.

[75] انظر المادة 264 من قانون المرافعات المعدل بالقانون رقم 76 لسنة 2007 الوارد بيانها. ونصت المادة 24 من القانون رقم 46 لسنة 1972 بشأن السلطة القضائية المعدل بالقانون رقم 142 لسنة 2006 على أن «تنشأ لدى محكمة النقض نيابة عامة مستقلة تقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى محكمة النقض ويكون لها بناء على طلب المحكمة حضور مداولات الدوائر المدنية والتجارية والأحوال الشخصية دون أن يكون لممثلها صوت معدود في المداولات .وتؤلف من مدير يختار من بين قضاة النقض أو الاستئناف أو المحامين العامين على الأقل، يعاونه عدد كاف من الأعضاء من درجة وكيل نيابة من الفئة الممتازة على الأقل .ويضع مجلس القضاء الأعلى لائحة للتفتيش على أعضاء هذه النيابة يصدر بها قرار من وزير العدل .ويكون ندب كل من المدير والأعضاء لمدة سنة قابلة للتجديد بقرار من مجلس القضاء الأعلى بناء على ترشيح رئيس محكمة النقض.

[76] نصت المادة 6 من القانون رقم 1 لسنة 2000 بشأن إصدار قانون تنظيم بعض أوضاع وإجراءات التقاضي في مسائل الأحوال الشخصية على أنها مع عدم الإخلال باختصاص النيابة العامة برفع الدعوى في مسائل الأحوال الشخصية على وجه الحسبة المنصوص عليه في القانون رقم 3 لسنة 1996، للنيابة العامة رفع الدعوى ابتداء في مسائل الأحوال الشخصية إذا تعلق الأمر بالنظام العام أو الآداب، كما يجوز لها أن تتدخل في دعاوى الأحوال الشخصية التي تختص بها

وقد طبقت فكرة نظام القاضي الالكتروني في بعض الدول كسنغافورة، والبرازيل والصين والذي يتم الاعتماد عليه كوسيلة بديلة في بعض القضايا المالية » البنكية أو الضريبية أو الجمركية أو قضايا النفقات أو الإرث أو الوصية«، شريطة أن تستند علي عمليات حسابية مخزونة ومجمعة على الكمبيوتر؛ إذ يتم تنفيذ ذلك من خلال برنامج الكتروني متطور يقوم بحفظ القوانين والأنظمة النافذة، وكافة السوابق القضائية، وظروف الإدانة المحتملة، وكل ما علي الخصوم أن يقوموا بتقديم الطلبات والدفوع والمستندات المؤيدة والمعارضة علي قرصين مدمجين CD يملكان ذات السعة التخزينية، ثم تدخل البيانات التي يحتويها القرصان إلي ذلك البرنامج الذي يقوم بإعداد التقرير في ضوئها ويمكن للبرنامج الاستعانة برأي القاضي البشري بخصوص بعض التفاصيل الخاصة بالدعوى والتي منها تلك المتعلقة بالنواحي الإنسانية [77]. ومن ثم لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يتم الاستغناء عن العنصر البشري في نظام القاضي الالكتروني فالبرنامج يعمل طبقا للبرمجة التي قام بها العنصر البشري [78]. **وفى الامارات** وبالتحديد فى امارة رأس الخيمة وفى يناير 2017 انشئت محكمة جزئية تنظر قضاياها وتصدر احكامها بجلسة واحدة دون الحاجة الى تأجيل نظر الدعوى فى الدعاوى التى لاتزيد قيمتها عن خمسمائة الف درهم وهذه المحاكم انشئت تماشيا مع انجاهات العصر الرقمى والتى اصبحت ضرورة حتمية يقتضيها العصر الحالى[79]. وتتجه بعض الدول الان الى تطبيق فكرة المحكمة المتنقلة اسوة بما تم فى دبى وابو ظبى منذ عام 2014 وهى عبارة عن حافلة ركاب بطابقين تزور المدارس والجامعات والجامعات

المحاكم الجزئية .وعلى النيابة العامة أن تتدخل في دعاوى الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم الابتدائية أو محاكم الاستئناف وإلا كان الحكم باطلاً.

[77] د. صفاء أوتاني، المحكمة الالكترونية المفهوم والتطبيق مجلة الجامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 28 العدد الاول 2012 ، ص189 وما بعدها.

[78] د. يوسف سيد سيد عوض :خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة عيش شمس 2012 ، ص318.

[79] د/ احمد هندى، قانون المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة 2021، ص 26.

والتجمعات السكنية حاملة اهم المعلومات التى تهدف الى رفع مستوى ثقافة الاطراف القانونية [80]. [81].

دور القاضي في تقدير مخرجات الحاسب الآلي كدليل إثبات: يقصد بمخرجات الحاسب الآلي ليس الورق فحسب الذي يخرج من الطابعة ولكن أيضا البيانات التي يسجلها الكمبيوتر علي مختلف الدعامات مثل الديسك أو الأسطوانات الممغنطة أو ذاكرة الحاسب نفسه[82]، وهذه المخرجات هي التي ستقدم أمام القاضي أو المحكمة المختصة في الدعاوى المعروضة عليه الكترونيا، والقاضي ملزم بالأخذ بالدليل الكتابي الالكتروني المقدم إليه ومعاملته معاملة الدليل الكتابي التقليدي متى استوفي الشروط التي نصت عليها قوانين تقنية المعلومات والمعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني وقوانين استعمال الوسائل الالكترونية في الإجراءات القضائية المدنية والتجارية، وبالتالي في حالة التعارض بينهما يكون للقاضي سلطة الترجيح بينهما على حسب اقتناعه [83].

وقد لا يستوفي الدليل الكتابي الالكتروني المقدم له الشروط التي نص عليها القانون[84]. فما هو حكم القانون في هذه الحالة؟ فهل سيخسر المدعي دعواه لذلك؟ .

يملك القاضي بمقتضي دوره الايجابي في تسيير الدعوى وحريته في تقدير أدلة الإثبات أن يأخذ بهذا الدليل ولا يتركه كلية وذلك من خلال حريته في تقدير الأدلة والاستعانة بأهل الخبرة في الأمور غير القانونية، وإثبات صحة محرر الكتروني في حالة قيام النزاع حول صحته هو مسألة

---

[80] د/ احمد هندى، قانون المرافعات المدنية والتجارية دار الجامعة الجديدة 2021، ص 26.

[81] د/ احمد سيد احمد تطوير قانون الاجراءات والمرافعات المدنية والتجارية فى ظل التحولات الاقتصادية مجلة حقوق عيت شمس 2018.

[82] د. يوسف سيد سيد عوض، المرجع السابق، ص108.

[83] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص808.

[84] د. سحر عبد الستار إمام يوسف :دور القاضي في الإثبات دراسة مقارنة، دون ناشر، 2002، ص490–491؛ د. حازم صلاح الدين عبد الله :تعاقد جهة الإدارة عبر شبكة الإنترنت دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص473.

فنية تحتاج إلى خبراء في هذا المجال[85]. ويمكن في هذا الشأن الاستعانة بالهيئة العامة لصناعة تكنولوجيا المعلومات، المنشأة بموجب المادة (2) من القانون رقم 15 لسنة 2004، لتقديم المشورة الفنية بشأن المنازعات التي تنشأ بين الأطراف المعنية بالتوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية وتكنولوجيا المعلومات[86]، أما فيما يتعلق بالطعن بالتزوير الذي يمكن أن يثار بالنسبة للأوراق أو المحررات الالكترونية المقدمة للقاضي، فقد استقر قضاء النقض علي تولي القاضي تحقيق الادعاء بالتزوير أمامه متبعًا في ذلك الإجراءات والأوضاع المنصوص عليها في قانون المرافعات [87].

كما يمكن للقاضي أن يأخذ بالدليل الالكتروني المقدم له باعتباره قرينة[88]. وهو ما انتهجته المحكمة الإدارية العليا في حكم حديث لها بقولها أن الأوراق المستخرجة من الوسائل الحديثة في الكتابة » الكمبيوتر الفاكس) ليست إلا صورة مأخوذة من صورة أصلية ويعتد بها على سبيل الاستئناس تبعا للظروف، وعدم تقديم أصول الأوراق لإعدامها لا يجعل القرار منتزعا من غير أصول مادام من الممكن التوصل إلى الحقيقة بطرق الإثبات الأخرى وتقديم العناصر التكميلية التي تعين في مجموعها مع سائر القرائن والشواهد والدلائل على تكوين عقيدة المحكمة وقناعتها بشأن القرار المطعون فيه – بيانات الحاسب الآلي المؤمنة فنيا ضد العبث والإتلاف والسرقة والمدرجة على أيدي فنيين مختصين واطمأنت لها المحكمة يتعين التسليم بها بافتراض الصحة في القرار الإداري ما لم يثبت العكس [89].

---

[85] د. عائشة قصار الليل :حجية المحرر و التوقيع الالكتروني في الإثبات - دراسة تحليلية مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016–2017، ص151.

[86] نصت المادة (2) من القانون رقم 15 لسنة 2004 على أنه تنشأ هيئة عامة تسمى هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «تكون لها الشخصية الاعتبارية العامة وتتبع الوزير المختص، ويكون مقرها الرئيسي محافظة الجيزة، ولها إنشاء فروع في جميع أنحاء جمهورية مصر العربية".

[87] الطعن رقم 1076 س 57ق، جلسة 10 مايو 1990 مجموعة أحكام النقض س41 رقم ج2، ص118.

[88] د. سحر عبد الستار إمام يوسف :دور القاضي في الإثبات دراسة مقارنة، دون ناشر، 2002، ص315.

[89] حكم المحكمة الإدارية العليا في الطعن رقم 1564 س43 ق.ع جلسة 2004/2/18.

وهذا الحكم وغيره من الأحكام التي صدرت من القضاء سابقة علي صدور قوانين تقنية المعلومات والمعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني وقوانين استعمال الوسائل الالكترونية في الإجراءات القضائية المدنية والتجارية، الأمر الذي يعد تطبيقا عمليا علي اعتناق القضاء لمبدأ الإثبات الحر، هذا بالإضافة لتوضيح دوره كقضاء إنشائي ينشأ القاعدة القانونية ويجددها دائما دون التقييد بوقائع دعوى معينه، وبالتالي فهو صاحب الحق في وضع قواعد الإثبات التي يرى أنها الأجدر لحسم النزاعات المعروضة عليه[90]، وهذا ما اكدته محكمة النقض [91]. بعد صدور قوانين تقنية المعلومات والمعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني وقوانين استعمال الوسائل الالكترونية الإجراءات القضائية المدنية والتجارية أن يثق أكثر فأكثر في الدليل الالكتروني حتى وإن لم يكن مبرئا من كل شك ما دامت درجة اليقين قوية فيه ذلك لأن ليس هناك دليل يرقي علي كل شك محدود، فالشك القليل أو المحدود للغاية لا يؤثر في قيمة الدليل ما دامت المحكمة اقتنعت به، كما أن هناك من وسائل الأمان التقني الذي توفره وسائل الاتصال الحديثة ما يوجد نوعا من الأمن القانوني الذي يبعث نوعا من الثقة في التعامل مع أدلة الإثبات الناتجة عن تلك الأجهزة [92].

واطلقت وزارة العدل المصرية مشروع ميكنة المحاكم لوضع برامج حاسوبية لادارة ملفات الدعوى على الحاسب الالى وذلك من خلال موقع الحكومة المصرية لتقديم خدمات القضاء العادى الكترونيا لجمهور المتقاضين كخدمات محكمة النقض وخدمات محاكم الاستئناف وخدمات المحاكم الابتدائية وخدمات التى تقدمها مكاتب التسوية التابعة لمحاكم الاسرة [93]. وهو ما يعنى ان خدمات محكمة النقض ومحاكم الاستئناف متاحة على الانترنت ويستتطيع كل من المتقاضى

---

[90] د. حمد محمد حمد الشلماني، دعوى الإثبات في القانون الإداري في ظل امتيازات السلطة العامة، دار المطبوعات الجامعية، 2008، ص12، وما بعدها.

[91] الطعن رقم 17051 لسنة 87 قضائية الصادر بجلسة 2019/3/28 الموقع الرسمى لمحكمة النقض.

[92] د/ محمد على سويلم، التقاضى عبر الوسائل الالكترونية فى المواد المدنية والتجارية، دار النهضة العربية، 2020، ص812.

[93] د. محمد صابر احمد دور الحاسب الالى فى تيسير اجراءات التقاصى رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة طنطا 2012 ص110.

والمحامى الحصول على ما يريده من خدمات الاستعلام او الحصول على الشهادات الرسمية او الاطلاع عليها من المنزل او المكتب كما يجوز للمتقاضى او ممثله القانونى الحصول على الخدمات الموجودة بالمحاكم دون الحضور باستخدام التطبيقات الالكترونية الخاصة بالمحاكم [94]. كما ان محاكم الاستئناف تقدم بعض الخدمات من خلال رسائل قصيرة يتم ارسالها على التيلفون المحمول [95]. كما أصدر النائب العام القرار رقم 346 لسنة 2020 بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي لإنفاذ القانون والذى نص على أن تتولى الإدارة أحد أعضاء النيابة العام بدرجة محام عام على الأقل، ويعاونه عدد كاف من الأعضاء يصدر بتحديدهم قرار من النائب العام، ويلحق بالإدارة عدد من الموظفين المتخصصين وفقا للهيكل الإداري الذي يصدر في هذا الشأن. [96].

ونستخلص من ذلك ان التحول الرقمى داخل المحاكم ذات االقضاء العادى سوف يؤثر ايجابا فى حالة تطبيق تلك المنظومة الالكترونية القضائية القانونية الحديثة وهذا التاثر سنجد اثره فى تقليل النفقات والوقت والجهد لكلا من القضاة والمتقاضين والمحامين وكذلك اعوان القضاه

---

[94] د/ زعزوعة نجاه المحكمة الالكترونية بين المفهوم والتطبيق مجلة البحوث القانونية والاقتصادية كلية الحقوق جامعة تلمسان الجزائر المجلد 4العدد 2 لسنة2021 ص97

[95] د. امل فوزى احمد عوض الكترونية اجراءات التقاضى بالنظم القضائية المقارنة المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية العدد 1 المجلد 5 كلية الحقوق جامعة عين شمس 2021 ص23.

[96] القرار رقم 346 لسنة 2020 بشأن إنشاء إدارة التحول الرقمي لإنفاذ القانون بمكتب النائب العام نشر بالجريدة الرسمية، العدد 31 مكرر (و)، بتاريخ 26أغسطس 2020.

التوصيات:

- سن تشريعات فى بعض نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية توائم التحول الرقمى بمرفق القضاء المصرى.
- اعداد بنية تحتية تكنولوجية لتمكين الجهاز القضائى من العمل بها وذلك بتجهيز القاعات وعمل شبكات استعلام وتقوية شبكات النت والمحمول وتركيب وسائل اتصال مرئية ومسموعة.
- تدريب الجهاز القضائى المساعد من الاداريين وارسالهم فى دورات تدريبية مكثفة بالتناوب واعادة النظر بوضع امتحانات مؤهلة عند تعيينهم.
- عمل نظام تامين كامل لهذه الشبكات على ان تجدد هذه الانظمة بصفة دورية.

وختاماً لهذا العرض، فإن الباحث لا يملك سوى ترديد القول المأثور عن القاضي الفاضل/ عبد الرحيم البيساني وهو يعتذر إلى العماد الأصفهاني، عن كلام استدركه عليه: "إنه قد وقع لي شيءٌ، وما أدري أوقع لك أم لا؟ وها أنا أخبرك به، وذلك إني رأيتُ أنه ما كتب أحدهم في يومه كتاباً، إلا قال في غَدِهِ، لو غُيّر هَذَا لكَانَ أحسنْ، ولَوْ زِيدَ ذاكَ لَكَانَ يُسْتَحْسَن، ولو قُدِّم هذا لكان أفضل، ولو تُرِكَ ذَاكَ لكان أَجْمَل، وهذا من أعظم العِبَر، وهو دليلٌ على استيلاء النَّقْصِ على جُمْلةِ البَّشَرِ)[97].

تم بحمد الله وتوفيقه..،،

(97) راجع العلامة حاجي خليفة، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى، بغداد، 1941م، 14/1.